رقم الصادر : ٧٣٤٠٧
تاريخ الصادر : ٢٥ / ١٠ / ١٤٤٤
المرفقات :

المملكة العربية السعودية
الديوان الملكي
(٠٦١)
الأوامر السامية

برقية

صاحب المعالي وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان
نسخة لوزارة البيئة والمياه والزراعة
نسخة لوزارة المالية
نسخة لمركز تنمية الإيرادات غير النفطية
نسخة لهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية
نسخة لوزارة السياحة
نسخة لوزارة الاقتصاد والتخطيط
نسخة لوزارة الإعلام
نسخة لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء
نسخة للديوان العام للمحاسبة
نسخة للأمانة العامة لمجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

نشير إلى الأمر رقم ٤٠١٥٢ في ١٤٤١/٦/٢٩هـ الصادر بالموافقة على لائحة التصرف بالعقارات البلدية.

واطّلعنا على كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم ١٥١٨٤ في ١٤٤٤/١٠/١٨هـ المرفقة به المعاملة المشتملة على كتابكم رقم ٤٣٠٠٥٣٦٢٤٣ في ١٤٤٣/٧/١٤هـ ومشفوعه محضر اللجنة المشكلة لدراسة استثناء برنامج صيف السعودية ٢٠٢١م من أجرة الأراضي الحكومية، وما تضمنه كتابكم بهذا الخصوص. والمشتملة على قرار لجنة الفعاليات بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (ق١٢-١/٤٤ف) بهذا الشأن. وما أوضحته الأمانة العامة من أن هيئة الخبراء بمجلس الوزراء أعدت بشأن الموضوع محضرها رقم (١٨٧) في ١٤٤٤/٦/٩هـ. مضيفة الأمانة العامة لمجلس الوزراء أن أمانة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أفادت أن الموضوع عرض على المجلس، واتخذ بشأنه توصيته رقم (٦-٩/٤٤/ت) في ١٤٤٤/٩/٨هـ المتضمنة في البند (أولاً) مناسبة تعديل لائحة التصرف بالعقارات البلدية الصادرة بالأمر رقم ٤٠١٥٢ في ١٤٤١/٦/٢٩هـ، وذلك على النحو التالي: ١- إضافة فقرة إلى المادة (العاشرة) تحمل الرقم (٧)، بالنص الآتي: "٧- العقارات التي تؤجر على القطاع الخاص لإقامة لوحات

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الصادر : ٧٣٤٠٧
تاريخ الصادر : ٢٥ / ١٠ / ١٤٤٤
المرفقات :

المملكة العربية السعودية
الديوان الملكي
(٠٦١)
الأوامر السامية

برقية

ترشد قائدي المركبات إلى الطرق والشوارع المؤدية للفعاليات تكون وفقاً لضوابط تصدر بقرار من الوزير". ٢- تعديل الفقرة (١) من المادة (الحادية والعشرين)، لتكون بالنص الآتي: "١- (ستة) أشهر حداً أقصى للعقارات البلدية التي تحدد بقرار من الوزير لغرض إقامة الأنشطة أو الفعاليات المؤقتة وفق ما ورد في الفقرة (٣) من المادة (العاشرة) من اللائحة، قابلة للتمديد لمدد لا تتعدى في مجموعها (ستة) أشهر". مبينة الأمانة العامة ما رأته اللجنة العامة لمجلس الوزراء بهذا الصدد.

ونخبركم بموافقتنا على ما رئي في توصية مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية سالفة الذكر؛ فأكملوا ما يلزم بموجبه.

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
رئيس مجلس الوزراء

نسخة للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات